

مقدمة الفصل:

إن العلاقة بين التجارة والبيئة تعد ترابطية إذ أن كافة الأنشطة الاقتصادية تعتمد على البيئة باعتبارها مصدر كل الموارد الأولية التي تدخل في الإنتاج كما أن النفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية تؤثر على البيئة ناهيك عن تأثير التجارة بالمخاوف البيئية حيث تتأثر حركة التجارة الدولية بالشروط البيئية بسبب المغالاة في التطبيق.

لذا فقد تباينت الآراء حول البيئة وعلاقتها بتحرير التجارة فهناك من يعتبر بأن تحرير التجارة سيؤدي إلى اهتمام أكثر بالبيئة بينما يذهب البعض الآخر إلى القول بأن تحرير التجارة الدولية وما ينتج عنها من زيادة في الإنتاج ستقود إلى أضرار كبيرة ليس بالبيئة وحسب وإنما بالتنمية المستدامة أيضا.

يهدف هذا الفصل إلى إبراز مدى تأثير تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة ولذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التجارة الحرة والبيئة

المبحث الثاني: نظام الإدارة البيئية

المبحث الثالث: الشروط البيئية وحركة التجارة الدولية

المبحث الأول: التجارة الحرة والبيئة

أصبح مفهوم العولمة واحدا من أكثر المفاهيم تداولاً واتسع نطاقه ليشمل الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الاجتماع وحتى العلاقات الإستراتيجية ولذا من الصعب تعريفها فهي ظاهرة متعددة الوجوه لكن وفقاً لهذه الدراسة يمكن الاعتماد على تعريف واحد من كبار المعاهد البحثية في العالم وهي جامعة هارفارد والتي تربط العولمة بشكل رئيسي بانبعث الاقتصاد المفتوح وتحرير التجارة وهي بالتالي تعطي بعداً اقتصادياً جوهرياً للعولمة. وتعتبر البيئة وعلاقتها المباشرة بالتنمية المستدامة إحدى المجالات التي تشهد تأثيراً كبيراً بالعولمة.

المطلب الأول: تحرير التبادل الدولي وتأثيره على البيئة

1- البعد البيئي ضمن مظاهر سياتل:

تعتبر منظمة التجارة العالمية إحدى أهم مؤسسات تطبيق العولمة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي باشرت أعمالها في مطلع عام 1995 بعد انتهاء جولة أوروغواي للجات GATT. "وفي مدينة سياتل الأميركية عقد في تشرين الثاني 1999 المؤتمر الوزاري لأعضاء المنظمة البالغ عددهم 135 دولة آنذاك وكان هذا المؤتمر علامة فارقة في تاريخها حيث أوضحت المظاهرات العارمة ضده في سياتل وجود تحالف دولي قوي من المنظمات غير الحكومية تقاوم توجهات العولمة وتحذر من أخطارها على البيئة بالأخص¹ وقد تبين من المحتجين في سياتل أن تداعيات التجارة العالمية على البيئة كانت أحد العناصر الأكثر إثارة للجدل، "فالمناهضون للعولمة يخشون من أن يلحق النمو الاقتصادي غير المراقب وذلك بتغذية من التجارة الحرة أضراراً بالبيئة عبر التسبب بالمزيد من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية".²

¹ باتر وردم، تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن، ورقة عمل، ص: 03.

² <http://www.globalization101.org/uploads/File/Environment/Environment-IB-Arabic.pdf>

وقد أشارت مشاهد المظاهرات العارمة في مدينة سياتل الأميركية إلى أن الحس الإنساني في العالم لا زال قويا ولم يتم تهجينه لفائدة التجارة الحرة والمكاسب المالية التي ميّزت العقد الأخير من القرن العشرين.

ويتمثل المطلب البيئي الأول للمتظاهرين في سياتل هو أن تخضع أنظمة منظمة التجارة الدولية للقوانين والمعاهدات البيئية الدولية المنظمة للجهود والقوانين البيئية في العالم لا أن تكون أنظمتها سائدة ولها القدرة على تغيير بنود الاتفاقيات البيئية ذلك لأنه "من المعروف أن بنود تسوية النزاعات Dispute Settlement الخاصة بقوانين منظمة التجارة العالمية تمنح القوة القانونية لمبادئ حرية التجارة على مبادئ وبنود المعاهدات البيئية الدولية متعددة الأطراف (Multilateral Environmental Agreements Meas)"¹ كما أن هناك تناقضا جوهريا بين قوانين منظمة التجارة التي تهدف إلى فتح الأسواق الدولية للتجارة الحرة بدون عوائق وحواجز وبين المعاهدات البيئية الدولية التي تمنع إنتاج المواد المستنزفة للأوزون أو الاتجار بالكائنات الحية مثلا.

وقبل بداية مؤتمر سياتل بشهر قامت منظمة التجارة الدولية بإصدار تقرير خاص بالعلاقة بين التجارة والبيئة والذي أوضحت فيه وجهة نظرها حول المعضلة البيئية إذ أشار هذا التقرير إلى أن الحواجز التجارية لا تساهم في حماية البيئة وأن المشاكل البيئية يجب أن تعالج عند مصدرها، فحسب هذا التقرير تعود جذور الأزمة البيئية العالمية إلى أنه في غالب الأحيان كل من المنتجين والمستهلكين لا يقومون بدفع القيمة اللازمة لحماية البيئة وأن المشاكل البيئية تنجم عن وسائل الإنتاج الملوثة والتخلص من الفضلات وبعض أنماط الاستهلاك غير البيئي وترفض المنظمة اعتبار قوانينها بأنها ستضعف الرقابة البيئية الدولية في انتقال المواد الملوثة أو المنتجات المضرّة بالبيئة في أرجاء العالم.

¹ باتر وردم، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

2- مخاطر التجارة الحرة على البيئة:

"يحدد أنصار البيئة عدة مشاكل ونقاط تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وما سينجم عنه من آثار سلبية على البيئة ومن أهم القضايا على أجندة أنصار البيئة المناهضين لمنظمة التجارة:"¹

1) قوانين منظمة التجارة ستكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة:

بناء على مبادئ المنظمة في حرية انتقال السلع بدون حواجز جمركية أو غير جمركية فستكون قوانين المنظمة لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة تهتم بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية المصنفة ضمن الحواجز غير جمركية التي ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة، فعلى سبيل المثال تطالب كندا بتغيير بعض القوانين الأوروبية والدولية المعيقة لانتقال بعض السلع إلى هذه الأسواق ومن أهم هذه القوانين:

- القانون الإنجليزي والفرنسي الذي يمنع استخدام الاسبستوس* في البناء وتطالب كندا بإزالة هذا القانون نظراً لأنها مصدر رئيسي له؛
 - القرار الأوروبي الذي يمنع الاتجار بمعاطف الفرو المصنعة من فرو الحيوانات التي يتم أسرها في ظروف سيئة وكذلك القرار الذي يمنع استيراد منتجات جلود الفقمة؛
 - قرارات بعض الدول الأوروبية التي تمنع استيراد المنتجات الخشبية المصنوعة التي تتسبب في قطع أشجار معمرة في الغابات.
- وفي مثال آخر فإن فنزويلا التي تصدر كميات كبيرة من البنزين الملوث للبيئة قد نجحت في إدخال منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من وجود بند في قانون الهواء النظيف الأميركي يمنع استيرادها وذلك نتيجة الدعم الذي تلقت فنزويلا من طرف العديد من الشركات الدولية الكبرى لإنتاج البنزين والغاز.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 04.

* الاسبستوس: هي مواد غير عضوية تحتوي على العديد من المعادن الطبيعية التي يدخل في تركيبها يستخدم في مجال البناء وتسقيف المنازل والعوازل الداخلية والخارجية وأنباب صرف المياه والأدخنة والتهوية وغيرها.

وفي مثال معاكس تحاول الولايات المتحدة الأمريكية مناهضة تشريع ياباني جديد يحدد نسب الملوثات الغازية الصادرة عن السيارات ذلك لأن هذا النظام يساهم في انتشار السيارات اليابانية الحديثة ويقف عائقا أمام استيراد السيارات الأمريكية ذات المعايير الأضعف بيئيا إذ تصنف الولايات المتحدة القانون الياباني بأنه عائق غير جمركي وبالتالي يتناقض مع قوانين المنظمة.

(2) استنزاف الموارد الطبيعية: إن عمليات إلغاء التعريفات الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية سوف تؤدي إلى تقليل أسعارها دوليا وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات الاستوائية والأشجار للحصول على هذه المنتجات ومن المعروف أنه يوجد حاليا تعريفات جمركية عالية على منتجات الأخشاب من أجل السيطرة على تجارتها وتضيق مهمتها منتجها في التسويق إلا أن قوانين منظمة التجارة تساهم في إلغاء الحميات الجمركية وتسهل انتقال هذه المنتجات وبالتالي تزيد من عمليات التحطيب وقطع أشجار الغابات، كما سيؤدي تحرير التجارة إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل المياه الجوفية أو موارد التعدين المستخدمة في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة "ويجادل البيئيون في العالم بأن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دوليا مثل الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية بحتة لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستنزاف الموارد الطبيعية المرافق لهذا النمو الاقتصادي الرقمي".¹

(3) ملاذات التلوث الدولية: ضمن أطر تحرير التجارة من المتوقع أن تنتقل العديد من الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة إذ أن إنشاء هذه المصانع في هذه الدول سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة إلا أنه سينقل التلوث إليها وهذا ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود ملاذات للتلوث في هذه الدول غير الخاضعة لمعايير بيئية صارمة.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 05.

4) المنتجات المعدلة وراثيا: إن الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا أو ما يعرف بالكائنات المعدلة وراثيا سيؤدي إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات والتي تتمثل في تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي أو قد تتسبب أحيانا في مشاكل صحية للمستهلكين نتيجة تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات، كما أن هناك مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي الدولي بحيث تزايد الاتجار بالمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا سيؤدي إلى تركيز الثروة واحتكار إنتاج هذه المنتجات من قبل الدول المسيطرة حاليا على هذا القطاع و"هي الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين التي تشكل 98% من إنتاج الأغذية المعدلة وراثيا ولا شك أن ذلك الاحتكار للتكنولوجيا سيضعف من الأمن الغذائي لمعظم الدول النامية"¹ ومن المتوقع أيضا أنه سينتج عن فتح الأسواق التجارية حصول الدول النامية على الأغذية غير المطابقة لمواصفات دول المنشأ والتي يتم تصديرها إلى هذه الدول تحت قوانين التجارة الحرة.

5) إضعاف المعاهدات البيئية الدولية: إن الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث مثل المنتجات المستنزفة للأوزون لا يمكن إيقافه ضمن بنود معاهدة مونتريال لمنع الاتجار بالمنتجات المستنزفة للأوزون إذ أن قوانين منظمة التجارة ستحظى بأولوية قانونية دولية على هذه المعاهدات وكذا معاهدة منع الاتجار بالكائنات الحية وتلك المعرضة للانقراض لن تكون ذات سند قانوني في مواجهة حرية الاتجار بهذه الكائنات ضمن شروط المنظمة مما يعرض الدول النامية لسرقة الكائنات النادرة وخصوصا النباتات الطبية من قبل الشركات الكبرى التي تنتج أدوية منها وتحصل على براءات اختراع خاصة ثم تقوم ببيع هذه الأدوية بأسعار باهظة حتى في أسواق الدول التي تمت سرقة النباتات الطبية منها علما أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية تعطي للشركة صانعة الدواء أو المستحضر حق الملكية الفكرية لطريقة تصنيع المنتج أو للمنتج نفسه ولكنها لا تعطي أية حقوق للمادة الخام التي صنع منها المنتج ولا للسكان الأصليين في المنطقة التي توجد فيها هذه المواد الخام.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 05.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة

إن حماية البيئة على المستوى الدولي يتجسد في عدة اتفاقيات تهدف إلى مواجهة التلوث البيئي "ويقدر عدد هذه الاتفاقيات بنحو 200 إلا أن عدد ما يرتبط منها بالتجارة أو يتناولها بشكل أو بآخر لا يتجاوز العشرين"¹ هذا إلى جانب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

1 - أجندة القرن 21:

"بعد عقد العديد من الاجتماعات وإصدار تقارير وتحذيرات من جميع أنحاء العالم اجتمع المجلس العام للأمم المتحدة في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 فيما أطلق عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية"² المعروف باسم مؤتمر الأرض والذي يعد من أهم المؤتمرات التي عنيت بموضوعات البيئة.

ومن بين المستندات التي صدرت عن هذا المؤتمر وثيقة قواعد الغابات التي تتضمن مبادئ لكيفية الاستفادة من الغابات في العالم دون الإضرار بالبيئة، لكن الوثيقة الأهم لهذا المؤتمر كانت أجندة القرن 21 وهي برنامج عمل للقضاء على المشاكل التنموية والبيئية الكبرى من خلال توطيد السياسات الوطنية وتفعيل وتقوية الاقتصاديات البيئية الدولية وتربط الأجندة تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة والمحافظة على البيئة حيث تنص على أن يقوم المجتمع الدولي بتأكيد وتعزيز السياسات البيئية والتجارية، كما تهدف الأجندة إلى توفير وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول وخاصة النامية منها بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية وإيجاد فرص أفضل لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية وذلك من خلال تخفيض العوائق الحمائية أمام صادراتها إلى الدول المتقدمة.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

² وزارة التجارة الخارجية قطاع الاتفاقات التجارية وحدة المشاركة الأوروبية، مختارات من دليل التجارة البيئية "التحديات البيئية للمصدرين للاتحاد الأوروبي"، ترجمة وحدة المشاركة الأوروبية قطاع الاتفاقات التجارية، ص: 03.

2-مؤتمر جوهانسبرج:

عقد مؤتمر جوهانسبرج سنة 2002 وقد تم في هذا المؤتمر التأكيد على المبادئ التي نادى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وإعلان ريو الصادر عنه إذ اتفقت الدول المشاركة على أن حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة استنادا إلى تلك المبادئ والتي أهمها بالنسبة للدول النامية المبدأ السابع والحادي عشر اللذان يؤكدان على المسؤوليات المشتركة لكل دولة فيما يتعلق بالبيئة وفي نفس الوقت يؤكدان على تفاوت هذه المسؤوليات وعلى ضرورة أن تعكس المعايير البيئية الأحوال البيئية والتنمية في الدول المطبقة لها، كما تعرض المشاركون في هذا المؤتمر للتحديات التي تواجه العالم فيما يتعلق بالبيئة حيث أكدوا أن البيئة العالمية لا تزال تعاني من التدهور ولذا لابد من اتخاذ قرارات من شأنها أن تزيد بسرعة من إمكانيات الوصول إلى المتطلبات الأساسية مثل المياه النقية، الصرف الصحي، المأوى الملائم، الطاقة، الرعاية الصحية، الأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي.

"وقد اعتمد المشاركون خطة عمل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعالجت هذه الخطة نقاطا عديدة خاصة بالتجارة والبيئة لعل أهمها ما يلي:"¹

- دعم الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة في جانبي العرض والطلب بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار والقابلية للتنبؤ ولكفالة حصول المستهلكين على خدمات في مجال الطاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا؛

- تعزيز السياسات الرامية إلى إيجاد نظم للطاقة تتلاءم مع التنمية المستدامة من خلال استعمال إشارات سوقية محسنة وبإزالة انحرافات السوق بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص من الإعانات الضارة على أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار كافة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على تنميتها؛

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

• تشجيع الحكومات على تحسين أداء أسواق الطاقة الوطنية بطرق تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة والتغلب على عوائق السوق وتحسين قدرة الوصول إلى الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار ترك أمر تقرير هذه السياسات لكل بلد وذلك حسب خصائصه وقدراته ومستوى تنميته؛

• حث الدول على وضع وتنفيذ إجراءات ضمن إطار العمل الذي وضعتة الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة كذلك بواسطة الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة للدول بما في ذلك قطاعا أعمال التجارة والصناعة، وحث الدول على تشجيع مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة خصوصا الأنظف لاستخدام الوقود الأحفوري؛

• اتخاذ تدابير خاصة بالتصدي للاتجار غير المشروع للمواد المستنفدة للأوزون؛

• تعزيز وضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف لتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة والاستفادة من الفرص الحالية والمستقبلية للوصول إلى الأسواق بحيث تعمل هذه البرامج على الربط بين التجارة والبيئة والتنمية؛

• دعم إكمال برنامج عمل إعلان الدوحة الوزاري الذي يتعلق بالإعانات التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والبيئة وتشجيع إصلاح أنظمة الدعم ذات الآثار السلبية الكبيرة على البيئة والتي لا تتماشى مع التنمية المستدامة.

وإن أهم ما توصل إليه المؤتمر هو التأكيد على دور الدول المتقدمة في توجيه الاستثمارات في الدول النامية حسب سلم الأولويات و خصوصا فيما يتعلق بقضايا حياة الإنسان و الطاقة والزراعة والتنوع البيولوجي، "كما حدد المؤتمر آلية التنمية النظيفة التي يمكن أن تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة والتصدي لظاهرة تغيير المناخ، لا سيما وأن ظاهرتي استهلاك الوقود الأحفوري وزيادة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في تزايد مستمر".¹

¹ نفس المرجع السابق، ص: 06.

كذلك أكد المؤتمر على ضرورة بناء القدرات الوطنية في العلم والتكنولوجيا ومساعدة الدول النامية للحصول عليهما وذلك لتقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة فيما يخص إعادة التدوير والتكنولوجيا الأنظف.

وأخيرا أكد المشاركون في هذا المؤتمر ضرورة تعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع الدول وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة، كما تم التأكيد على ضرورة ألا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية كوسيلة لممارسة تمييز تعسفي أو تقييدا مقنعا للتجارة الدولية وضرورة أن تستند التدابير البيئية التي تعالج مشاكل بيئية عبر الحدود أو على نطاق العالم إلى توافق دولي في الآراء.

3- اتفاقيات دولية أخرى:

"هناك اتفاقيات دولية أخرى يتم تناولها فيما يلي:"¹

(1) اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض 1973: تم إبرام هذه الاتفاقية عام 1973 وأدخلت حيز التنفيذ عام 1975 وهي تهدف إلى مراقبة تجارة الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض وأجزائها والمنتجات المصنعة منها، وتضم الاتفاقية ثلاثة ملاحق تحدد أنواع الحيوانات والنباتات التي تعد في خطر و المعرضة للانقراض.

(2) بروتوكول مونتريال 1987 الخاص بحماية طبقة الأوزون: عقد مؤتمر مونتريال في كندا في سبتمبر عام 1987 تحت رعاية الأمم المتحدة، "وتتلخص أهداف البروتوكول في حماية طبقة الأوزون من التآكل باتخاذ إجراءات للسيطرة على المواد التي تسبب تآكل طبقة الأوزون وذلك بهدف نهائي ألا وهو القضاء على هذه المواد مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والفنية ومراعاة الاحتياجات التنموية للدول النامية."²

¹ نفس المرجع السابق، ص: 06.

² وزارة التجارة الخارجية قطاع الاتفاقات التجارية وحدة المشاركة الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

(3) اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها 1992:

تعكس هذه الاتفاقية مخاوف الدول النامية وخاصة الإفريقية من تحولها إلى مدافن لنفايات الدول المتقدمة وتعتبر من أهم الوثائق الموضوعة للتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود ويتمثل الغرض منها فيما يلي:

• توفير المعلومات للأطراف الموقعة حول النفايات وكيفية إدارتها وخاصة النفايات الخطرة؛

• مساعدة السلطات المحلية وتوجيهها في اتخاذ قرار يتعلق بالنقل عبر الحدود للنفايات التي تخضع للاتفاقية.

وتعتبر هذه الاتفاقية من الاتفاقيات التي رسمت فيها مبادئ أساسية تتعلق بالبيئة مع العلم بأن تطبيق هذه المبادئ يتفاوت من دولة إلى أخرى ذلك لأن الكفاءة والتكلفة الاقتصادية هما الاعتباران الأساسيان عند وضع إستراتيجية إدارة النفايات وتساهم كل من الدول النامية والمنظمات الحكومية إلى حد بعيد في تنفيذ هذه الاتفاقية.

(4) اتفاقية التنوع البيولوجي: صيغت هذه الاتفاقية في شكلها النهائي في ماي عام 1992 وفي جوان فتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو وأصبحت سارية المفعول في ديسمبر من نفس السنة وتعتبر هذه الاتفاقية الوثيقة الرئيسية لمعالجة شؤون التنوع البيولوجي وتهدف إلى تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تلحق بالتنوع البيولوجي وإلى التوزيع العادل للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية.

(5) بروتوكول كيوتو 1997: "وهو البروتوكول الملحق بالإطار العام لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (Framework Convention on Climate Change 1994 FCCC) وعلى أساسه يقوم كل طرف في الاتفاقية بأداء التزاماته بتحديد وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة،" ¹ كما تعمل الأطراف على تنفيذ سياسات للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والتي تنعكس على التجارة الدولية وأيضا للحد من التأثيرات الاجتماعية، البيئية والاقتصادية التي تلحق الضرر بالأطراف الأخرى.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

وقد أدى هذا البروتوكول إلى خلق فريقين من الدول الأول يلتزم بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة والثاني لا يلتزم بذلك ولذا تتعهد الأطراف المشاركة بتقديم بيانات تحدد مستوى أرصدة الكربون وقد شجع المؤتمر على إجراء البحوث التي تتعلق بالأشكال الجديدة في الطاقة وتكنولوجيات استخدام ثاني أكسيد الكربون وتشجيعها وتطويرها بيئياً، كما أدى إلى اتخاذ تدابير للحد أو التخفيض من انبعاث غازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال في قطاع النقل من وقود الطائرات ووقود النقل البحري.

(6) اتفاقية روتردام بشأن الإخطار بالنسبة لبعض الكيماويات الخطرة والمبيدات فيما يتعلق بالتجارة الدولية 1998: تنطرق هذه الاتفاقية لمسألة الاتجار غير المشروع في المواد البيئية السامة والمنتجات السامة الخطرة ومن أهم مبادئها تأمين قيام المصدرين بالإخطار المسبق عن نقل هذه المواد وتوحيد طرق الإخطار حتى تتمكن الدول النامية من الإطلاع التام على مخاطر هذه المواد ووقف استيرادها إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

(7) بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية 2000: الهدف من هذا البروتوكول "هو المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان نقل وتداول واستخدام الكائنات الحية المعدلة جينياً التي يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على التنوع البيولوجي مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان أيضاً والتركيز بصفة خاصة على النقل عبر الحدود"¹ ويعد هذا البروتوكول خطوة هامة لأنه يوفر إطاراً تنظيمياً دولياً يوفق بين احتياجات التجارة ومتطلبات البيئة خصوصاً وأن الأطراف الموقعة على هذا البروتوكول تدرك أن التكنولوجيا البيولوجية الحديثة تنطوي على إمكانيات كبيرة لرفاهية البشر إذا ما استخدمت بطريقة آمنة وملائمة لصحة الإنسان والبيئة معاً.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 08.

المبحث الثاني: نظام الإدارة البيئية

المطلب الأول: الإدارة البيئية

ظهرت الإدارة البيئية كأسلوب اقتصادي وإداري يعمل تحت مفهوم التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على الموارد البيئية من خلال الاستخدام الأمثل والرشيد لها بهدف الحفاظ على البيئة ومن ثم دفع عجلة التنمية بصورة متوازنة تتواصل حالياً ومستقبلاً.

1- مفهوم الإدارة البيئية:

"تتمثل الإدارة البيئية بما يتقرر من سياسات وبما يوضع من خطط لاستخدامات الموارد الطبيعية ورفع كفاءة الكوادر (الإطارات) البشرية وتتمثل وسائل تنفيذ الإدارة البيئية فيما يصدر من تشريعات تقوم بتنظيم عمل المؤسسات المنوط بها إدارة عمليات ومشروعات صيانة البيئة والتنمية ويتم تقويم وسائل التنفيذ بناءً على ما تحقق من الأهداف السابق تحديدها وهي ما يتعلق في نهاية الأمر بتحسين نوعية الحياة للإنسان والمجتمع سواء جيله الحالي أو أجياله التالية".¹

ويعرفها William R.MANGUN بأنها "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية والموضوعة من أجل حماية الشؤون العامة وهي أيضاً الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد".²

أما Daniel H.Henniry فقد عرفها "على أنها إدارة النشاطات والسياسات العامة ضمن المشاكل البيئية من أجل حماية الشؤون العامة وهي كأداة أخرى تشكل عملية إنسانية حيث يتفاعل و يعمل الأفراد والجماعات معا من أجل تحقيق مجموعة من القيم والأهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة".³

¹ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص:54.

² يحيى لخصر، مرجع سبق ذكره، ص:99.

³ نفس المرجع السابق، ص:99.

وتعتبر الإدارة البيئية وسيلة هامة لترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة دون أن يؤثر ذلك سلباً على احتياجات الأجيال القادمة وبهذا تكون الإدارة البيئية سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة إذ أنها تتعامل مع البيئة دون تلويثها ودون استنزاف مواردها أي أنها تستعملها بطريقة سليمة.

لذا فإن الهدف الأساسي للإدارة البيئية يتمثل في توفير الحاجات الإنسانية الضرورية بالاستفادة من الموارد البيئية المتوفرة وفق قيود لا تسمح باستنزاف هذه الموارد حتى يستفاد منها على المدى الطويل.

"وتظهر أهميتها بشكل واضح لأنها ترافق دورة حياة المشروع فالاعتبارات البيئية لا بد أن تدخل ضمن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع فهي جزء أساسي من عمليات التحضير التي تسبق الدراسة الأولية للمشروع وتستمر معه من خلال التخطيط البيئي"¹ وفي طور التنفيذ لا يتوقف عمل الإدارة البيئية فهي تعمل على مراقبة وتحليل الإصدارات التي تنتج عن المشروع وكذلك النفايات حتى لا تتجاوز الحدود المسموح بها ولا يفيد هذا التحليل منع التلوث فحسب وإنما أيضاً يعتبر كوسيلة لوضع مجموعة طرق لحماية البيئة.

2- أسباب وخصائص الإدارة البيئية في إطار التنمية المستدامة:

1-2- الأسباب:

"هناك خمسة أسباب برزت بموجبها الحاجة إلى إدارة البيئة على نحو أكثر ملائمة ويمكن حصرها بالتالي:"²

- التحقق بأن الفرص المتاحة من قبل البيئة والمساعدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لم تستغل بالكامل؛
- تنامي الوعي بأن الكوارث البيئية الحديثة ناتجة عن نشاط الإنسان؛
- تزايد درجة عدم التيقن حول الارتباطات بين الآثار الناجمة ومسبباتها المحتملة؛
- معرفة أن الآثار الصغيرة المتراكمة وقد تتفاقم وعلى مدى فترات زمنية بعيدة إلى آثار كبيرة قبل اكتشافها؛

¹ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص:59.

² عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص:03.

- تراكم الدلائل على انتقال المشاكل البيئية والتي تشير إلى أن التدهور البيئي يتعدى حدود الدول وأن الحاجة لحل هذه المشاكل يتطلب حولا وجهودا على مستوى عالمي.

2-2- الخصائص:

"وتتميز الإدارة البيئية بعدة خصائص تمكنها من القيام بوظائفها بشكل متكامل تتمثل في¹:"

- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفقتها جزء أساسي من نشاطها؛
- الانسجام بين المنظمة والتعامل مع الغير داخليا وخارجيا؛
- القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- القدرة على التفاعل بين موارد المنظمة والتوجه بها إلى التكامل من أجل الوصول إلى المستويات أو القدرات التنافسية مع الغير؛
- الأخذ بعين الاعتبار ميزة فعاليات إدارة الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة؛
- تنمية روح العمل الجماعي لضمان المشاركة من الجميع؛
- العمل على إنجاز أداء الأعمال من منظور الجودة الكلية؛
- القدرة على استثمار رأس المال البشري في الإبداع والابتكار الفعال؛
- الاقتراب من المنظمات المماثلة لدراسة تجاربها والاستفادة منها.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 04.

المطلب الثاني: عناصر الإدارة البيئية

1- التخطيط البيئي:

يعتبر التخطيط البيئي جزء من التخطيط الشامل وإن اختلف عنه في مفهومه ومنهجه إلا أنه يركز على دراسة المشروعات المقترحة وتأثيرها على البيئة وهو يهدف إلى تحقيق استغلال متوازن للعناصر البيئية دون إلحاق الضرر بالبيئة.

"والتخطيط البيئي بالمفهوم العلمي يهتم بالقدرات والحمولات البيولوجية لكل عنصر من عناصر البيئة بحيث لا تتجاوز المشروعات المقترحة الحدود البيولوجية القصوى لعناصر النظام البيئي وإن تجاوزت هذه الحدود فإن النتائج ستكون عكسية على المشروع المقترح وتؤثر بشكل سلبي على الجوانب الاقتصادية لهذا المشروع بالإضافة إلى الجوانب البيئية"¹ وهذا يؤدي إلى ظهور مشاكل عديدة كالتلوث بأنواعه واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة.

يتميز التخطيط السليم بالواقعية بحيث يقوم بحصر الحاجات والإمكانات حصراً واقعياً، كما يتميز أيضاً بالتكامل لأن كل عمل يتم في المجتمع له علاقة بالقطاعات الأخرى بدرجات متفاوتة وعلى ذلك فإن عمليات التخطيط البيئي تعتبر مكملة ومتكاملة مع عمليات التنمية الشاملة.

وعليه فإن التخطيط البيئي يعني التخطيط بنظرة شاملة واقعية ومتكاملة لكل ما يقيمه ويستغله الإنسان ضمن حيزه الجغرافي ويتضمن معالجة كل المشاكل البيئية الناجمة أو التي قد تنجم عن استغلال وتنمية هذا الحيز وتحسين النوعية البيئية.

ويعتبر التخطيط البيئي وسيلة هامة في عملية صنع واتخاذ القرارات البيئية والتي تحتاج إلى الحصول على معلومات واسعة تتعلق بالأمور البيئية إذ أن وجود نظم للمعلومات البيئية يعد كشرط أساسي لإدراج الاعتبارات البيئية في مختلف الأنشطة الاقتصادية بحيث تصبح القضايا البيئية جزءاً أساسياً في العملية التخطيطية.

¹ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

2- تقييم الأثر البيئي:

"تهدف دراسات تقييم الأثر البيئي إلى تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية والتجارة وصار الإنفاق على البيئة جزءاً لا يتجزأ من الإنفاق على الإنتاج وعلى الأنشطة الخدمية الإنتاجية كما أن الإنفاق على البيئة يعكس نتائج إيجابية على تشغيل المشروع الجديد."¹

"إن تقييم الأثر البيئي هو أداة تخطيطية هدفها الأساسي إعطاء البيئة مكانها المناسب في عمليات صنع واتخاذ القرارات وذلك من خلال تقييم واضح للنتائج البيئية للنشاط المقترح قبل تنفيذه ولهذا المفهوم أهمية في المدى البعيد وخاصة بالنسبة للأنشطة التنموية حيث أن عملية التنمية المستدامة تعتمد بشكل أساسي على حماية الموارد الطبيعية والتي تعتبر أساس عملية التطور القادمة."²

وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة توفر عنصري التقييم والمراجعة الخاصة بعناصر البحث في إطار الإدارة البيئية المتكاملة حتى يتسنى التحكم في المشكلات والتغيرات اللازمة دون الإخلال بأسس البنية التحتية التي يكمن فيها نظام الإدارة إذ يجب تطبيق تقييم الأثر البيئي لجميع الأنشطة المقترحة سواء كانت مشروع أو مخطط أو برنامج أو أي تعديل على ما سبق والتي قد تؤثر على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويجب أن يكون هذا التقييم ديناميكياً قادراً على تحديد وتغيير الأولويات ويتيح أقصى حد من الاختبارات ويستحسن عند التقييم تحديد ما يلي:

- المناطق التي يجب أن يتم فيها عملية تنظيم النشاط البشري؛
- المناطق التي يجب أن تدخل ضمن إطار الاهتمام البشري؛
- المخاطر المتميزة المرتبطة بمختلف أنماط وسائل معالجة البيئة؛
- أن يتضمن قطاع التخطيط جهازاً يقدر على التمييز بين المعلومات الواردة وبين ما تفرضه المصلحة قبل اتخاذ القرار بشأن قابلية المشروع للتطبيق.

¹ أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة - الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي-، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2007، ص: 37.

² خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

2-1- أهداف تقييم الأثر البيئي وفوائده:

إن الهدف الأساسي من عملية تقييم الأثر البيئي هو التأكيد على أن الحفاظ على البيئة قد أخذ بعين الاعتبار في عمليات التخطيط للأنشطة وللفعاليات وللبرامج التي تنوي المنشأة القيام بها وعند اتخاذ القرارات لتنفيذ النشاطات التنموية، كما يهدف هذا التقييم إلى دمج حماية البيئة مع القرارات الاقتصادية وتزويد الأطراف العامة والجهات الحكومية بملخص عن النشاطات المقترحة وبهذا يكون للتقييم البيئي دوراً هاماً في عملية التخطيط وذلك لإدراج الآثار البيئية بطريقة منظمة تؤدي إلى تحديد الخيارات الممكنة وإتباع إجراءات التخفيض المناسبة.

ويمكن تلخيص "أهداف تقييم الأثر البيئي فيما يلي":¹

- الحد من التلوث البيئي الناتج عن المشروعات الجديدة؛
- تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية؛
- زيادة الناتج والدخل القومي؛
- تخفيض تكلفة العلاج الطبي والرعاية الصحية؛
- رفع كفاءة الموارد البشرية؛
- الحفاظ على عناصر التنوع البيولوجي؛
- حث الشركات على الالتزام بمعايير البيئة المحلية والدولية؛
- تحسين بيئة العمل؛
- تخفيض كميات الإهدار في المواد والخامات والطاقة؛
- تشجيع المصانع على إعادة تدوير المخلفات الصلبة؛
- زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

¹ أحمد فرغلي حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

ويعود تطبيق تقييم الآثار البيئية بفوائد متعددة على المشروع والمجتمع ككل حيث يضمن صاحب المشروع الموافقة من قبل السلطات المرخصة إلى جانب تفادي الآثار غير المرغوب فيها وتخفيض تكاليف المعالجة أو التخلص من النفايات، كما توفر تقييمات الآثار البيئية تخمينات تقديرية لأحجام هذه الآثار وتكلفة علاجها ويمكن هذا التقييم من الحصول على مناطق وبيئات نظيفة وملائمة صحيا وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

وتعتبر عملية تقييم الآثار البيئية عملية مستمرة تبدأ قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن أي نشاط مقترح وتستمر حتى بعد تنفيذه إذ تتم مراقبته بعد الانتهاء منه وذلك من أجل ضمان عدم ظهور الآثار السلبية.

2-2- مراحل تقييم الآثار البيئية:

"إن هدف عملية التقييم هو تقديم معلومات حول النشاط المقترح بشكل واضح ومفهوم لمتخذ القرار (السلطة المرخصة) لتسهيل عملية اتخاذ القرار إما بقبول المشروع أو رفضه أو إجراء تعديلات عليه وصاحب النشاط المقترح له حرية اختيار شكل تقرير الأثر البيئي بشرط أن يحوي المعلومات التالية:"¹

أ. معلومات عامة عن النشاط:

- موقع النشاط وجغرافية المنطقة المحيطة به (الكثافة السكانية حول النشاط، قربه من مصادر المياه ...)؛
- الحالة الجوية حول النشاط؛
- المساحة التي يشغلها النشاط، إذا كان مصنعا لابد من تحديد نوعية إنتاجه وكميته ونوع التكنولوجيا المستخدمة فيه.
- ب. تحديد التأثيرات المحتملة: لابد من تحديد التأثيرات المتوقعة والناجمة عن النشاط المقترح و خصوصا السلبية منها والتي تتمثل في:
- المخلفات التي تطرح في الهواء وذلك بتحديد كمياتها وتركيبها الكيميائي ومعدلات طرحها و ما إذا كان هذا الطرح مستمر أو متقطع؛

¹ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

• المخلفات السائلة مع تحديد كمياتها وتركيبها الكيميائي والبيولوجي ووسائل جمعها وصرفها؛

• المخلفات الصلبة بحيث تحدد كمياتها و خواصها الطبيعية والكيميائية ووسائل تجميعها و نقلها إلى الأماكن المخصصة للتخلص منها.

وبعد ذلك تأتي عملية تقييم هذه الآثار بمعنى تقديرها حسابيا بحيث تحسب الملوثات على أساس الوحدة المنتجة أي بالنسبة لكل طن منتج أو على أساس كمية الخام المصنع وهذه الكميات ليست معايير بل هي الكميات التي يجب تخفيضها إلى أدنى حد ممكن تسمح به المعايير الدولية.

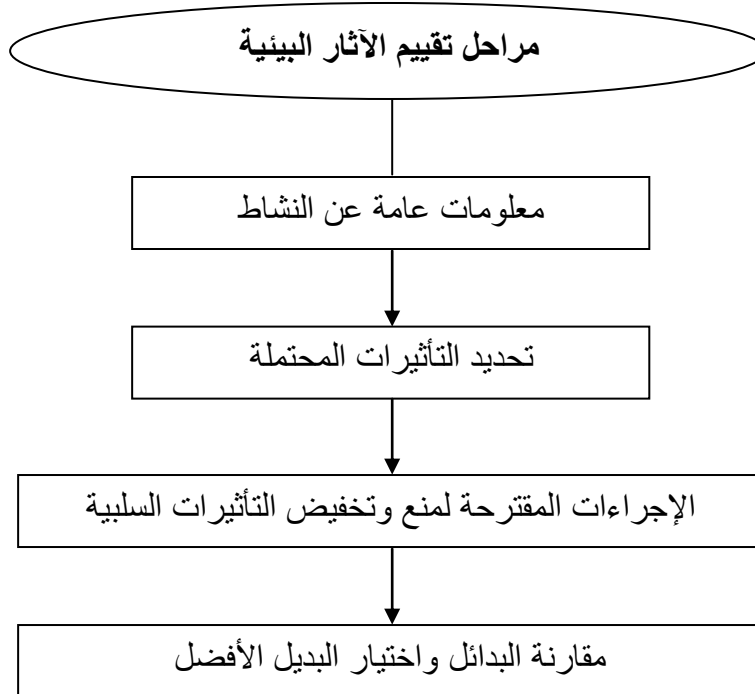
ج. الإجراءات المقترحة لمنع وتخفيض التأثيرات السلبية: على الرغم من صعوبة إزالة التأثيرات السلبية كلها إلا أنه بالإمكان تخفيض شدتها وهذا ما يعرف بإجراءات التخفيض أو التخفيف ويجب أن تكون هذه الإجراءات في مجال التقييم البيئي واقعية وواضحة ومحددة بدقة حتى تمكّن من معالجة التأثيرات الضارة وقد تكون هذه الإجراءات أعمالاً هندسية ذات طابع تقني مثل: أدوات التحكم بتلوث الهواء، كاتم الصوت، أحواض معالجة المياه وغيرها كما قد تكون عن طريق برامج توعية وتدريب بيئية وأيضا تكون إجراءات تنظيمية إدارية" ولكل إجراء من هذه الإجراءات تخفيض كلفة مرافقة وهنا تقارن الإجراءات المقترحة على أساس التكلفة/المنفعة لكل منها وبناء على ذلك يتم اختيار الإجراء الأفضل.¹

د. مقارنة البدائل واختيار البديل الأفضل: يتم في هذه المرحلة جمع كل المعلومات المتحصل عليها في المراحل السابقة وذلك لمقارنة بدائل النشاط واختيار البديل المناسب مع إظهار الأسباب التي أدت إلى اختياره حيث تتضمن هذه الخطوة تحديد الطرق المختلفة التي قد تضم الإجراءات الإدارية(الصيانة والعمليات التنظيمية) أو استخدام بعض الطرق التكنولوجية (معدلات حماية البيئة أو التعديلات في التقنيات المستخدمة في العمليات الإنتاجية).

¹ نفس المرجع السابق، ص: 58.

وهنا لابد من اختبار مدى تقبل الإدارة لتطبيق الحلول البديلة المناسبة وما هي الصعوبات التي قد تواجهها في التطبيق وما إمكانية التغلب عليها، كما يجب معرفة ما إذا كانت الإدارة لهذا المشروع ستكتفي بوضع حلول للمشكلات الرئيسية أم تنوي إجراء البحوث لاستخدام تقنيات أفضل في المستقبل وما هي مصادر التمويل المتوفرة لتحقيق ذلك.

الشكل رقم 05: مراحل تقييم الآثار البيئية



المرجع: من إعداد الطالبة

"إن تقييم الأثر البيئي سيساعد متخذ القرار في مهمته بفضل توفير المعلومات حول النشاط المقترح في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار علاوة على ذلك سيدعم التقييم البيئي الجهود الرامية إلى منع أو تخفيض الضرر البيئي في الأمد القصير والأمد الطويل،"¹ إلا أنه بالرغم من أهمية هذا الأسلوب في تجنب الآثار البيئية السلبية لكن هناك العديد من الأسباب التي تحول دون استخدامه وفي مقدمتها عدم توفر الكادر البشري المتخصص والمؤهل في حين تقييم الأثر البيئي يتطلب توفر خبرة علمية ومتخصصة إلى جانب ذلك محدودية الموارد المالية والافتقار إلى المؤسسات التي تقوم بهذه العملية.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 59.

المطلب الثالث: نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة الدولية ISO 14001

"إن إتباع نظام الإدارة البيئية أمر ضروري وهام ذلك لأن مخالفة المواصفات والاشتراطات البيئية تفرز منتج قد يؤدي العامل والمستهلك ويستنزف الموارد الطبيعية ويؤدي لتلوثها مما يهدد الحياة بصفة عامة."¹

1- مفهوم نظام الإدارة البيئية للمواصفة الدولية ISO 14001 :

" أصدرت المنظمة الدولية للتقييس ISO المواصفة الدولية ISO14001 عام 1996 في الوقت الذي كانت فيه الكثير من المواصفات الوطنية والإقليمية قيد التطوير أو الاستخدام."²

فقد أدى تعدد المواصفات الوطنية لأنظمة الإدارة البيئية وعدم اشتراكها جميعا بالمتطلبات نفسها إلى السعي من أجل إيجاد مواصفة دولية منسجمة مع المصالح المختلفة للعديد من الدول وهو ما جعل المواصفة ISO 14001 أكثر مرونة وقبولا وأقل تشددا قياسا بغيرها من المواصفات.

و"يعد نظام الإدارة البيئية وفق تعريف اللجنة 207 التابعة لمنظمة المقاييس على انه جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يحتوي على الهيكل التنظيمي، نشاطات التخطيط، المسؤوليات والإجراءات، العمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسة البيئية."³

ويعتمد تعقيد تصميم وتنفيذ نظام الإدارة البيئية تبعا لـ ISO 14001 على عدة عوامل من بينها: التزام الإدارة والعاملين، ظروف عمل الشركة، عدد المؤثرات البيئية، قوانين البلد وغيرها من العوامل التي قد تحكم تنفيذه.

¹ أحمد عثمان الخولي، المتطلبات الفنية لحماية البيئة: نظم الإدارة البيئية، ورقة عمل، ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية والشركة السعودية الخليجية لحماية البيئة المتطلبات التشريعية والفنية لحماية البيئة العربية، الأردن، 2005، ص: 02.

² http://www.stclements.edu/grad/gradabdul.htm#_ftn37

³ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

"وقد أشار (Chin & Chiu) إلى خمسة مواضيع إستراتيجية تؤثر في مدى نجاح تنفيذ نظام الإدارة البيئية المعتمد على ISO 14001 هي:"¹

• وجهة نظر الإدارة؛

• التغيير التنظيمي؛

• الجوانب الخارجية والاجتماعية؛

• الجوانب الفنية؛

• الفوائد والتكاليف.

ويهدف معيار ISO 14001 إلى منح المؤسسات كافة الأشكال والأحجام مع العناصر الضرورية لإدراج نظام إدارة بيئي والذي يمكن دمجها في سياسات المشاريع من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية.

"ويميز المعيار بين هدفين رئيسيين:"²

• التوافق مع تشريع ومطالب المؤسسة؛

• التطوير المستمر لنظام الإدارة البيئية وبالتالي الأداء البيئي للمؤسسة.

2- دوافع تبني نظام الإدارة البيئية ISO 14001:

لقد تم تصميم مقياس نظام الإدارة البيئية الذي يتفق ومتطلبات ISO 14001 كمقياس اختياري وليس إلزامي لكن يمكن أن يصبح متطلبا فعليا للسوق بالنسبة للمنظمات على المستوى المحلي والدولي ويمثل بطاقة لدخول الأسواق حيث أسهم تطبيق هذا المقياس في انجاز الأعمال بالشكل الذي يكون له أثر بالغ على بيئة السوق العالمية. و تتباين دوافع تبني المؤسسة ISO 14001 بين دوافع خارجية وأخرى داخلية:

¹ نفس المرجع السابق، ص: 60.

² وزارة التجارة الخارجية قطاع الاتفاقات التجارية وحدة المشاركة الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

2-1- الدوافع الخارجية:

"هي تلك العوامل والضغوطات الخارجية التي تدفع الشركة نحو تطبيق متطلبات المواصفة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:"¹

(1) طلب السوق: إن السبب الرئيسي لزيادة الوعي البيئي لدى المنتجين هو طلب السوق على السلع المسؤولة بيئياً حيث يجبرهم على تقليل المؤثرات البيئية ويتجسد ذلك في زيادة الطلب على المنتجات الحديثة لذا نجد المنظمات تستجيب عن طريق الاهتمام الكبير بالجوانب البيئية لتصميم المنتج وإنتاجه وتغليفه وتوزيعه والتصرف به حيث تشير البحوث العالمية إلى أن المستهلك يفكر بالحماية البيئية، إذ أظهرت هذه البحوث أن أكثر من 80% من الزبائن يستخدمون معياراً بيئياً ضمن سلوكهم الاستهلاكي مما يدعم فكرة السلع الصديقة للبيئة والتي أصبحت كمؤشر أساسي لسلوك المستهلك.

(2) مزايا السوق: إن المنظمات التي تنتج المنتجات غير المضرة بالبيئة أي ما يعرف بالإنتاج النظيف تملك حصة سوقية أكبر ذلك لأنها تساعد على تحقيق أهداف بيئية، إذ تعتبر التكنولوجيا النظيفة من مدخلات الإنتاج النظيف أما مخرجاتها فتتمثل في السلع الصديقة للبيئة مما يزيد من قوة الشركة التنافسية.

(3) المتطلبات الحكومية: للحكومة دوراً مهماً في تعزيز الأداء البيئي وذلك من خلال التشريعات والأنظمة البيئية حيث نجد أن الدول المتقدمة ذات الأنظمة والتعليمات البيئية الحازمة تهتم بحكوماتها بالمواصفة ISO 14001 نتيجة للدور الذي تلعبه كبديل عن الأنظمة والتشريعات المتشددة والمكلفة أما في الدول الأخرى وخاصة النامية فإنها تنظر إلى استخدام المواصفة باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف البيئية مما يعني تحسين الأداء البيئي.

¹ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

2-2- الدوافع الداخلية:

- يمكن أن يحقق تطبيق المواصفة ISO 14001 عدة مزايا داخلية للمؤسسة مما يدفع الإدارة إلى تبني هذا المقياس وتكمن هذه المزايا في:
- زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل هدر الطاقة؛
 - الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
 - السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

3- متطلبات نظام الإدارة البيئية:

"حددت اللجنة الفنية 207 التابعة لمنظمة المقاييس العالمية المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة وفقا للبند الوارد في المواصفة (ISO 14001، 1996) والمتمثلة في:"¹

(1) المتطلبات العامة: على المؤسسة تهيئة نظام الإدارة البيئية وتطبيقه وإدامته وتوفير متطلباته من أجل التحسين الدائم للأداء البيئي ذلك لأن نظام الإدارة البيئية مبني على أساس عمليات هيكلية منتظمة تضمن تحقيق التحسين المستمر الذي تحدد معدله ومداه المنظمة في ضوء الحالة الاقتصادية لها وإن تكامل المواضيع البيئية مع الأنظمة الإدارية يساعد على التطبيق الكفء لنظام الإدارة البيئية ويساهم في فاعلية الأداء ووضوح الأدوار.

"وهذا النظام يمكن المؤسسة من:"²

- وضع سياسة بيئية مناسبة لها؛
- تحديد الآثار البيئية الناتجة عن كافة أنشطتها؛
- تحديد المتطلبات القانونية والتشريعية المناسبة؛
- وضع الأهداف البيئية المناسبة؛
- تسهيل أنشطة التخطيط والرقابة والمتابعة والمراجعة لضمان التزام الإدارة البيئية المناسبة.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 62.

² يحيائي لخضر ، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

(2) السياسة البيئية: "ويقصد بهذه السياسة Environmental Policy الرؤى والتطلعات الإدارية تجاه الإدارة البيئية"¹ وهي بيان بنوايا الشركة ومبادئها التي تتعلق بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطارا للعمل يضع الأهداف والغايات البيئية و"يتم تنفيذ السياسة البيئية للشركة بواسطة الإدارة العليا ويجب أن تغطي كحد أدنى القضايا التالية:"²

- يجب أن تكون السياسة البيئية ملائمة لخدمات ومنتجات وأنشطة الشركة؛
- أن يكون هناك التزام بالتحسن المستمر و العمل على الوقاية من التلوث؛
- أن يكون هناك التزام بالتوافق مع التشريعات البيئية والمتطلبات الأخرى التي تقع تحت مسؤولية الشركة؛

- أن يكون هناك برنامج عمل لوضع ومراجعة الأهداف البيئية؛
- إجراءات التوثيق والتنفيذ والاستمرار والاتصال بالعاملين؛
- يجب أن تعلن السياسة البيئية للعامة؛
- مدى ملائمة الإدارة العليا لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية التي تنتج عن أنشطة و سلع وخدمات المؤسسة.

(3) التخطيط: تبدأ عمليات التخطيط بتحديد الجوانب البيئية ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة ومن ثم تطوير الأهداف والغايات البيئية للمؤثرات وبالتالي إعداد برنامج عمل لانجازها على أساس المعلومات المستخدمة.

أ. الجوانب البيئية: يمكن تلخيص خطوات تحديد الجوانب البيئية التي لها تأثير خطير فيما يلي:

- تحديد الإجراءات الضرورية لتشخيص الجوانب البيئية المتعلقة بالأنشطة والسلع والخدمات التي تقع تحت سيطرتها وتؤثر فيها؛
- الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي ذو التأثير الخطير عند وضع الأهداف البيئية ومواكبة آخر المعلومات الخاصة بهذه الجوانب.

¹ أحمد فرغلي حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

² وزارة التجارة الخارجية قطاع الاتفاقات التجارية وحدة المشاركة الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

ب. المتطلبات القانونية وغيرها: يجب على المؤسسة تثبيت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المتطلبات والتي يمكن أن تطبقها على الجوانب البيئية لأنشطتها وسلعها وخدماتها.

ج. الغايات والأهداف البيئية: الأهداف البيئية هي التي يتم تحقيقها من خلال السياسة البيئية وتعتبر الغايات البيئية الهدف البيئي الشامل الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو قابل للقياس وعادة ما تكون الأهداف طويلة المدى في حين الغايات قصيرة المدى.

وهناك عدة عوامل تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم الأهداف والغايات البيئية أهمها:

- أن تكون قابلة للقياس؛
- يمكن السيطرة عليها؛
- تخفيض كلفة الإنتاج.

د. برنامج الإدارة البيئية: هو آخر خطوة من عمليات التخطيط حيث تقوم المؤسسة بتثبيت و المحافظة على برنامج من أجل تحقيق أهدافها وذلك عن طريق:

- تحديد مسؤولية تحقيق الأهداف البيئية لكل مستوى وظيفي؛
- تحديد الوسائل والبرنامج الزمني لتحقيق هذه الأهداف والغايات.

4) التنفيذ والتشغيل: إن التنفيذ الناجح لنظام الإدارة البيئية يتطلب التزاما من قبل جميع العاملين في المؤسسة ذلك لأن المسؤوليات البيئية لم تعد تقتصر على الأقسام البيئية بل أصبحت ضمن أعمال المؤسسة ككل "وتمثل هذه المرحلة الخطوة الأساسية في نظام إدارة البيئة حيث تتضمن خطوات رئيسية محددة وفق الموصافة:"¹

أ. الهيكل والمسؤولية: "وتمثل في:"²

- تحديد المسؤوليات والواجبات وتوثيقها؛
- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ ورقابة نظام الإدارة البيئية؛

¹ رياض حامد يوسف عامر، تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2006، ص: 47.

² خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

- تعيين ممثل أو ممثلين يشرفان على:
- * ضمان وضع متطلبات الإدارة البيئية وتنفيذها والحفاظ على استمرارها بما يتلاءم مع المواصفة العالمية ISO 14001؛
- * رفع تقارير للإدارة العليا تتعلق بأداء الإدارة البيئية لمراجعتها من أجل تحسين نظام الإدارة البيئية.
- ب. التدريب والوعي والمنافسة: وذلك من أجل زيادة الوعي لدى العاملين ورفع المهارات الخاصة بالأفراد الذين ينتج عن أعمالهم تأثيرات بيئية خطيرة.
- ج. الاتصالات: يجب على المؤسسة وضع الإجراءات التي توضح الاتصالات الداخلية بين جميع المستويات الإدارية الأفقية والعمودية بالإضافة إلى توفير وسيلة لعمليات الاتصالات الخارجية وخاصة التي تتعلق بالمؤثرات البيئية الخطيرة.
- د. توثيق نظام الإدارة البيئية: يجب على المؤسسة التثبيت والمحافظة على معلومات مكتوبة ومحفوظة بشكل ورقي أو الكتروني وذلك لوصف العناصر الرئيسية لنظام الإدارة البيئية وعلاقتها ببعضها بالإضافة إلى إمكانية الحصول عليها من قبل الجهات المستفيدة بشكل مباشر.
- هـ. ضبط الوثائق (المراقبة المتابعة): يجب على المؤسسة وضع إجراءات لضبط جميع الوثائق الخاصة بنظم الإدارة البيئية حتى تتمكن من القيام بعملية قياس الأداء البيئي وتحليل أسباب المشاكل وأيضاً تحديد المواقع التي تستدعي عملاً تصحيحياً بالإضافة إلى تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.
- "ويجب أن تكون الوثائق:"¹
- واضحة ومقروءة؛
- موضح عليها تاريخ المراجعة؛
- يسهل تمييزها؛
- محفوظة بأسلوب مناسب؛

¹ نفس المرجع السابق، ص: 64.

و. ضبط العمليات: "تعد عملية ضبط العمليات من المتطلبات الأساسية لنظام الإدارة البيئية إذ تلزم المواصفة المنظمة بضرورة تحديد تلك العمليات والأنشطة المرتبطة بالجوانب البيئية المهمة المتوافقة مع السياسة والغايات والأهداف البيئية للمنظمة".¹

ز. الاستعداد والاستجابة للطوارئ: على المنظمة استناداً للمواصفة ISO 14001 أن تكون مستعدة للاستجابة للظروف الطارئة الناتجة عن الحرائق أو الانبعاثات المفاجئة أو غيرها. ويتم الاستعداد لذلك بثلاث طرائق وهي:

- وضع إجراءات تحدد الحوادث المحتملة وكيفية الاستجابة لها؛
- مراجعة إجراءات الاستجابة للطوارئ كلما كان ذلك ممكناً وبخاصة بعد حدوث حالات طارئة؛
- قيام المنظمة باختبارات دورية تطبيقية لتلك الإجراءات.

(5) الفحص والإجراءات التصحيحية: "هو من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية الذي يتضمن أربعة أنشطة رئيسية وهي:"²

أ. الرصد والقياس: تلزم المواصفة ISO 14001 المنظمة بضرورة وضع إجراءات موثقة وعلى أسس نظامية لرصد وقياس العناصر الأساسية لعمليات المنظمة وأنشطتها ذات التأثير البيئي المهم في البيئة.

ب. حالات عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية: يتوجب على المنظمة أن تكون جاهزة لتصحيح أي مشكلة ومنع تكرارها وذلك بمعالجة الأسباب الرئيسة لظهورها، ولذا فالمواصفة ISO14001 تتطلب من المنظمة وضع إجراءات تحدد مسؤوليات وصلاحيات الكشف عن حالات عدم المطابقة وإدائها بالإجراءات التصحيحية من أجل التخفيف من حدة التأثيرات مع اشتراط تعادل الإجراءات التصحيحية مع جسامه المشاكل والتأثيرات البيئية.

¹ http://www.stclements.edu/grad/gradabdul.htm#_ftn37

² رياض حامد يوسف عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

ج. السجلات: على المنظمة أن تقوم بتهيئة سجلات لتوثيق النتائج الناجمة عن التصحيحات وفعاليات الوقاية ووضع سجلات حماية البيئة والوثائق المكملة لها.

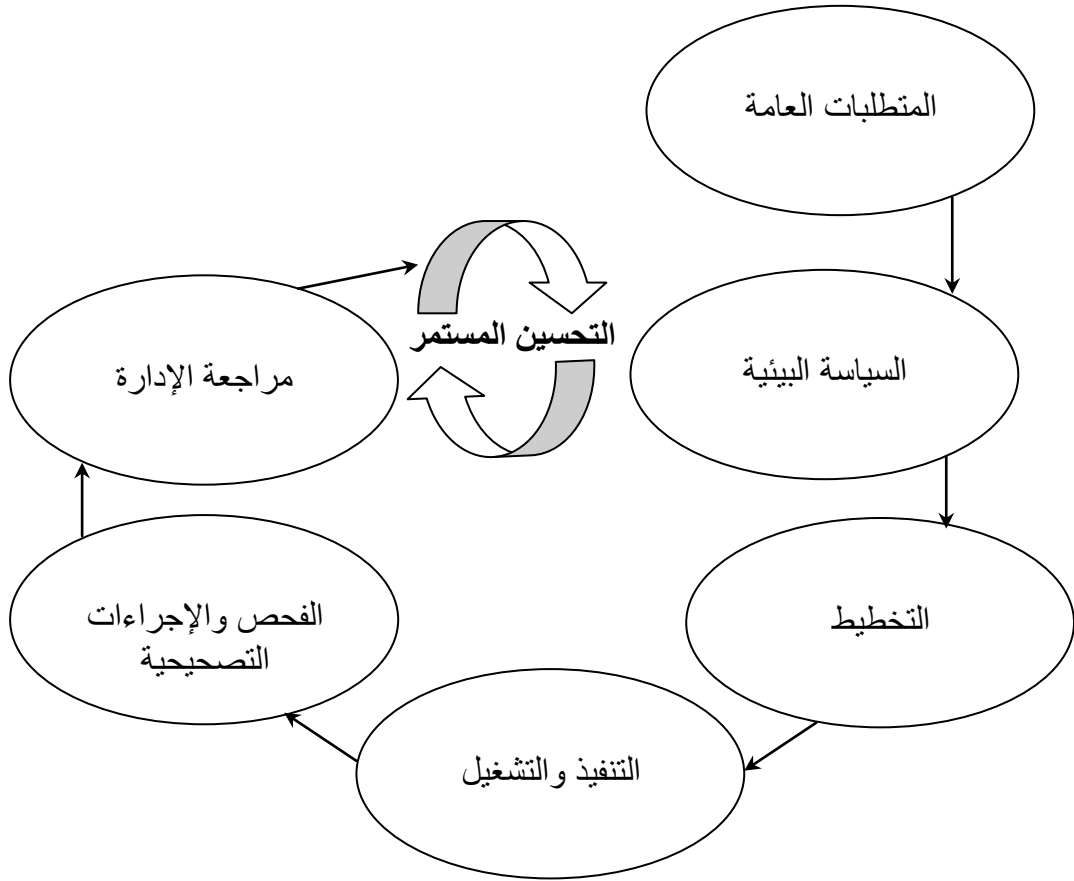
د. تدقيق نظام الإدارة البيئية: تضع المنظمة برنامجاً لتدقيق نظام الإدارة البيئية واختيار صيغ من الجداول التي تعكس نتائج التدقيق ومؤشراته لجميع الفعاليات البيئية وذلك من أجل تأمين تقارير وافية للمدققين سواء كانوا مدققين داخليين أو مدققين خارجيين. وإن الهدف من نظام التدقيق هو معرفة مدى مطابقة نظام إدارة البيئة في المنظمة لمتطلبات المواصفة الدولية ISO14001 إلى جانب التأكد من سهولة تطبيق متطلبات نظام إدارة البيئة في المنظمة ومدى إمكانية هذا النظام من توفير نتائج تدقيقية صحيحة.

(6) مراجعة الإدارة: "تعتبر مراجعة الإدارة المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية وقد حددت المواصفة المراجعة بالآتي:"¹

- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية وفترات زمنية لتضمن استمرار ملاءمته؛
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقويم؛
- توثيق عمليات المراجعة؛
- بيان مدى الحاجة لتغيير السياسة والأهداف والعناصر الأخرى وفقاً لنتائج التدقيق البيئي.

¹ رياض حامد يوسف عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

الشكل رقم 06: متطلبات نظام الإدارة البيئية



المرجع: من إعداد الطالبة

4- أدوات تنفيذ نظام الإدارة البيئية:

من أجل تطبيق نظام الإدارة البيئية المحدد وفقا للمواصفة ISO 14001 "قدمت

المنظمة العالمية للتقييس العديد من الأدوات والتي على النحو الآتي:"¹

(1) الأدوات التي تركز على العملية: وتنقسم هذه الأدوات إلى ما يلي:

أ. نظام الإدارة البيئية:

• **ISO 14001** تهدف هذه المواصفة إلى تزويد المؤسسات بعناصر نظام إدارة بيئية فعال،

كما أنها تساعد المؤسسات على تحقيق الأهداف الاقتصادية البيئية؛

• **ISO 14004** الهدف من هذه المواصفة تقديم المساعدة للمؤسسات لتطبيق أو تحسين

نظام الإدارة البيئية وهي تربط مع مفهوم التنمية المستدامة.

¹ يحيياوي لخضر ، مرجع سبق ذكره، ص:104.

ب. المراجعة البيئية:

- **ISO 14010** الهدف من هذه المواصفة تقديم المبادئ العامة للمراجعة البيئية التي تكون قابلة للتطبيق في جميع أنواع المراجعات البيئية؛
- **ISO 14011** تهدف هذه المواصفة إلى تقديم إجراءات المراجعة الخاصة بتخطيط مراجعة نظام الإدارة البيئية وإيصالها بهدف تحديد المطابقة مع معيار مراجعة نظام الإدارة البيئية؛
- **ISO 14012** الهدف من هذه المواصفة توفير دليل لمعيار المؤهلات للمراجعين البيئيين و هي قابلة للتطبيق بالنسبة للمراجعين الداخليين والخارجيين معا؛
- **ISO 14013** تحدد الإطار العام لكيفية إدارة برنامج التدقيق البيئي وفقا لـ ISO 14011؛
- **ISO 14014** تحدد عمليات التدقيق الأساسية، إذ أن التدقيق البيئي يجب أن يكون له تركيز على قضايا محددة وموثقة بوضوح؛
- **ISO 14015** وهي المسؤولة عن التقويم البيئي للمنظمات.

ج. تقويم الأداء البيئي¹:

- **ISO 14031** توفر أدوات تساعد في تقويم الأداء البيئي مثل التقويم التحليلي الذي يمكن تطبيقه على البيانات الخام أو تقويم الأداء البيئي؛
 - **ISO 14032** تقدم حالات دراسية توضح تقويم الأداء البيئي وكيفية القيام به.
- (2) الأدوات التي تركز على المنتج:

أ. تقدير دورة الحياة:

- **ISO 14040** تستهدف تشجيع صانعي السياسة البيئية في المؤسسات لتوسيع استخدام تقييم دورة الحياة من خلال تقديم إرشادات واضحة؛
- **ISO 14041** تستهدف وصف المتطلبات الخاصة وتقديم التوجيهات اللازمة لإعداد وإدارة ومراجعة تحليل دورة حياة المنتج؛

¹ نفس المرجع السابق، ص: 105.

• **ISO 14042** تهتم بتقييم أهمية التأثيرات البيئية المحتملة باستخدام نتائج تحليل دورة حياة المنتج؛

• **ISO 14043** تهدف إلى تقييم دورة حياة المنتج وطبيعة ونوعية البيانات اللازمة لهذه العملية.

ب. الملصقات والإفصاح البيئي:

• **ISO 14020** تستهدف توفير توجيهات حول الأهداف والمبادئ الرئيسية التي يجب اعتمادها في جميع نماذج الملصقات البيئية مثل ضرورة أن يكون الرمز البيئي صحيح ودقيق ويمكن التحقق منه وله علاقة وغير مضلل؛

• **ISO 14021** يستهدف من هذه الوثيقة تطبيقها على المنتجين الذين يصرحون بأن منتجاتهم تحمل ميزة بيئية معينة وضمان دقة المعلومات الواردة في الملصق البيئي؛

• **ISO 14022** تحديد شروط استخدام الرموز البيئية للدلالة على التميز البيئي لمنتج ما والتي عادة ما تثبت في الملصقات البيئية؛

• **ISO 14023** تقديم إطار ومنهجية للقيام باختبار الملصقات والرموز البيئية والتحقق منها؛

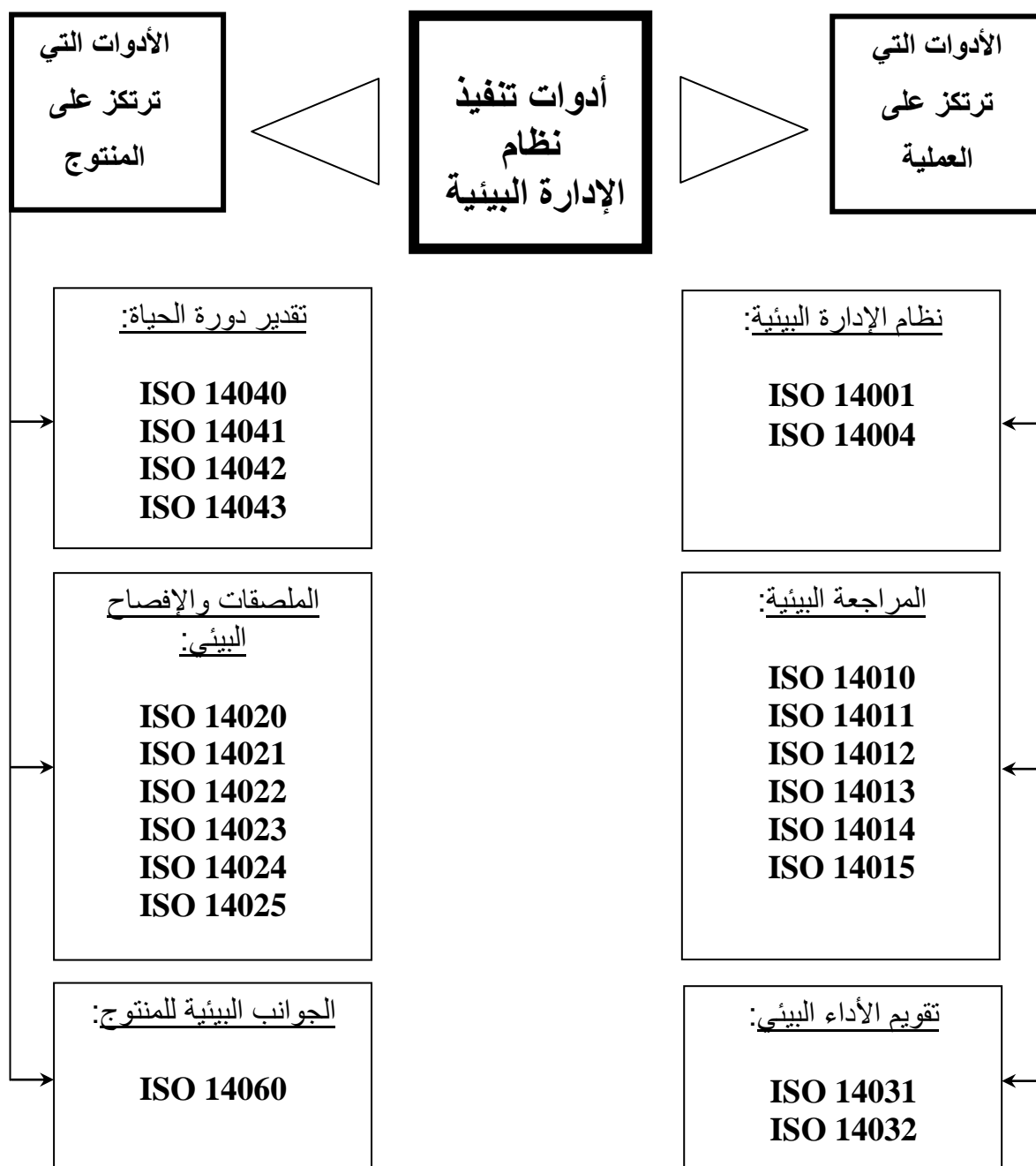
• **ISO 14024** إن الهدف من هذه المواصفة هو تحديد المبادئ التي تستطيع بموجبها برامج الملصقات تطوير المعايير البيئية لمنتج معين؛

• **ISO 14025** تقدم مبادئ إرشادية.

ج. الجوانب البيئية في مواصفات المنتج: "في هذا الصدد توجد المواصفة **ISO 14060** والتي تقدم دليلاً بيئياً يساعد في وضع مواصفات تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية وتأثيرها.¹

¹ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

الشكل رقم 07: أدوات تنفيذ نظام الإدارة البيئية



المرجع: من إعداد الطالبة

5- فوائد و عيوب تنفيذ نظام الإدارة البيئية ISO 14001 :

1-5- فوائد تنفيذ نظام الإدارة البيئية ISO 14001:

"إن عملية تطبيق مواصفة الايزو 14001 في المنشآت المختلفة يترتب عليه إنشاء نظام إداري متكامل لضبط كافة العمليات مع بيان آلية المراجعة والمراقبة والقياس وتعزيز فرص التحسين في نظام الإدارة البيئية للمنشأة بالإضافة إلى مجموعة الفوائد أدناه:"¹

- زيادة القدرة التنافسية للشركة وتحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج حيث تحقق الشركات ذات السلوك البيئي الصحيح ميزة تنافسية؛
- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛
- الحد من التلوث؛
- التوافق مع القوانين و التشريعات البيئية؛
- الاستعداد و الاستجابة للطوارئ؛
- التحسين المستمر؛
- الفائدة الملحقة بمنتجات الشركة و خدماتها؛
- تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة؛
- تحسين صورة الشركة و أدائها البيئي مما يزيد من سمعتها الحسنة؛
- اكتساب تقدير و اعتراف الجهات العالمية مما يفتح أسواق التصدير؛
- تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات؛
- تجنب الخسائر المادية والاقتصادية خاصة تلك الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية أو تلك المتعلقة بتكاليف التأمين؛
- رفع وزيادة الوعي بالبيئة لدى كل العاملين بالشركة؛
- زيادة الأرباح الناتجة عن الفوائد السابقة ذلك لأن منع المشاكل البيئية عن طريق تطبيق نظام الإدارة البيئية أقل تكلفة من إعادة الإصلاح؛
- تحسين الوضع البيئي في الدولة و في العالم ككل.

¹ عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، نظام الإدارة البيئية والمواصفة القياسية ISO 1400 وتطبيقها في الوطن العربي، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص:03.

5-2- عيوب تنفيذ نظام الإدارة البيئية ISO 14001:

- "يمكن حصر أهم المساوئ تبني نظام الإدارة البيئية فيما يلي:¹"
- إن كلفة نظام الإدارة البيئية متغيرة وفي أغلب الأحيان تكون مرتبطة بحجم وتعقد العملية وتبوء هذه التكاليف وفقا للقرارات التالية: كلفة إعداد نظام الإدارة البيئية وإدارته، التكاليف الاستشارية، كلفة تسجيل الطرف الثالث (الشركة المانحة للشهادة)؛
- إن الاستثمار في تطبيق نظام الإدارة البيئية لا يضمن إجراء تحسين في الجودة البيئية ذلك لأنه لا يوجد دليل على توليده تحسينات يمكن قياسها؛
- هناك بعض المجالات غامضة في ISO 14001 منها تحديد وتحليل الجوانب البيئية للمؤسسة ووضع الأولويات والأهداف والغايات البيئية؛
- تعتبر ISO 14001 نظام توثيق والتوثيق يفرض على المقياس الروتين المحتمل المرافق لعملية التطبيق فهو يؤدي إلى العمل بشكل بيروقراطي.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 65.

المبحث الثالث: الشروط البيئية و حركة التجارة الدولية

المطلب الأول: الشروط البيئية والتنافسية

1- الحرية مقابل التقييد:

بالرغم من أن حرية التجارة تؤدي إلى زيادة الرفاهية للدولة بصفة عامة إلا أنه أيضا هناك خاسرين من عملية تحرير التجارة الذين يعتمدون إلى اتخاذ إجراءات حمائية من أجل حماية مصالحهم ويتضمن ذلك خصوصا القطاعات ذات الموقف التنافسي الضعيف والتي تواجه ضغوطا من الواردات الأجنبية ويشمل هذا الأمر كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فحتى "بعد توقيع اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية فلا تزال هناك العديد من أشكال الحماية في كثير من الدول والتكتلات الاقتصادية تحت مسميات مختلفة".¹

إن التوجه نحو الحماية يساعد في فهم وظيفة الجات ومنظمة التجارة العالمية فمن ناحية يتم إيقاف إجراءات وضع القيود الحمائية عن طريق الشروط الملزمة في قانون دولي عام بينما من ناحية أخرى فإن عملية تسهيل التبادل التجاري ينتج عنها أرباحا واضحة للصناعات التصديرية إذ يكون من مصلحة هؤلاء المصدرين أن يعملوا على موازنة حكوماتهم في المواجهة ضغوط من ينادون بالحماية لحماية مصالحهم.

وبطريقة مشابهة لتحرير التجارة فإن حماية البيئة بإجراءات بيئية معينة سوف ينجم عنه تكاليف عالية لفئة قليلة (الصناعات الملوثة للبيئة) وزيادة في المنافع لفئة كبيرة (المجتمع) ومن هنا ينشأ صراع المصالح، فمن ناحية المنتجون المحليون يشتكون من انخفاض قدراتهم التنافسية ذلك لأن الشروط البيئية سوف ترفع من التكاليف ومن ثم تقلل من قدرتهم على منافسة الواردات كما أنه من الممكن اتجاه بعض الصناعات إلى مناطق أخرى لا تفرض شروطا بيئية عالية ومن ناحية أخرى فإن المستهلكون وهم الأغلبية العظمى سيطلبون بضرورة تنفيذ الشروط البيئية الضرورية لحماية البيئة.

¹ جلال عبد الفتاح الملاح، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

وعموما فانه يمكن التمييز بين توجيهين مختلفين فيما يتعلق بالتجارة الدولية والبيئة:

الأول: المهتمين بحماية البيئة في الدول المتقدمة يسعون للتوصل إلى سياسة بيئية متشددة من خلال وضع قيود ومعايير بيئية على التجارة الدولية ويساند العديد من المنتجين والمصدرين في تلك الدول هذا التوجه إذ يرى هؤلاء أن المنتجات التي تنتج في الدول الأخرى لا يتوافر بها شروط بيئية مماثلة لما هو موجود في بلادهم إنما هي في الواقع تتلقى دعما من حكومات تلك الدول مما يجعلها أقدر على المنافسة عالميا وذلك على حساب تدهور البيئة العالمية.

الثاني: هناك اتجاه معاكس ينتقد تلك السياسة ويرى أنها تمثل قيودا على حرية التجارة الذي يعد جوهر اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية، إذ يرى هؤلاء المناصرين لحرية التجارة أن القيود على التجارة ليست هي السياسة المثلى لمواجهة تدهور البيئة بل يجب أن يكون الهدف هو جعل تكاليف تلوث البيئة تدفع مباشرة بواسطة من يلوثها في داخل الدولة بمعنى أن السياسة يجب أن توجه نحو مسببي التلوث في الداخل مباشرة.

"ويرى Easty أن كلا الاتجاهين السابقين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية حيث أن حماية البيئة من شأنه تحسين الصحة العامة والمحافظة على الموارد كما أن تحرير التجارة و عدم فرض قيود عليها من شأنه أيضا زيادة الرفاهية و من ثم فانه يجب النظر لكلا الاتجاهين على أنهما متكاملين أو على الأقل متوافقين".¹

كما يجدر الإشارة إلى أن هناك اتجاه يرى أنه بالرغم من ضرورة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها إلا أنه يجب أن يكون الدور الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو تحرير وتسهيل التبادل التجاري وفتح الأسواق وليس رسم السياسات والمواصفات البيئية إذ أن هناك العديد من الأجهزة التابعة للأمم المتحدة والتي تهتم بقضايا البيئة.

¹ نفس المرجع السابق ص: 20.

2- الشروط البيئية والتنافسية الوطنية:

"يحذر بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية من نقل مفهوم التنافسية والذي يناسب عملية المقارنة بين المؤسسات الإنتاجية إلا أنه لا يصح استخدامه للمقارنة بين الدول.¹"

فمثلا إذا كان نمو الإنتاجية للمؤسسات المتنافسة يختلف كثيرا من مؤسسة إلى أخرى فهذا قد يعني إفلاس المؤسسة التي لا تقوى على المنافسة حيث لا يمكنها تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة مقارنة بالمؤسسات الأخرى لذا تخرج من السوق، في حين يختلف الأمر بالنسبة للدول إذ أن نظرية الميزة النسبية لتكاليف الإنتاج تنص على أن قيام التجارة الدولية يعمل على تحسين الرفاهية لكل المشاركين في التجارة أي حتى تلك الدول التي لا تملك ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلع مقارنة بالدول الأخرى وبافتراض أن هناك معدلات نمو مختلفة للإنتاجية فإن إحداث التوازن في التجارة يمكن أن يتحقق من خلال السياسات المناسبة المعروفة مثل تعديل سعر الصرف ففي هذه الحالة تخفيض سعر الصرف يقلل من قيمة الصادرات ويرفع من تكلفة الواردات وبالتالي تتراجع معدلات التبادل للدولة إلا أن هذا الأمر يمكن التغلب عليه أيضا وذلك إذا لم يصاحبه انخفاض للقوة الشرائية للمستهلكين بحيث إذا زاد الإقبال على شراء السلع الأجنبية التي تدخل إلى السوق بأسعار أقل وجودة أعلى نسبيا بسبب تمتعها بإنتاجية عالية ففي مثل هذه الحالة فقط يصبح مصطلح فقدان التنافسية الوطنية ذا معنى.

إلا أن ذلك لا ينطبق على أي من الدول الرائدة للمسيرة الاقتصادية في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كندا) إذ أن القوة الشرائية في هذه الدول سارت في نموها بالتوازي مع النمو في الدخل المحلي الإجمالي وبالتالي فإن نمو مستوى المعيشة يرتبط مباشرة بمستوى نمو الإنتاجية المحلية وليس بمستوى نمو الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى، لكن بالنسبة لبعض المؤسسات الأجنبية فإن تزايد العولمة والاندماج في السوق العالمي قد يؤدي إلى تزايد الضغوط التنافسية عليها ومن ثم فإن تأثير الشروط البيئية على قدراتها التنافسية يمكن أن يكون معنوياً.

¹ نفس المرجع السابق ص: 21.

لذا فإن سعي الدول المتقدمة للتوصل إلى توقيع اتفاقية ملزمة تربط التجارة بالبيئة ما هي في الحقيقة إلا استمرارا لسياسات تكريس المصالح والرغبة في الاحتفاظ بتنافسيتها العالية في السوق العالمي وهذا كنتيجة لتزايد العولمة وتحرير التجارة الدولية وتزايد الضغوط التنافسية على بعض مؤسساتها الإنتاجية نتيجة لتزايد القدرات التنافسية لبعض الدول الآخذة في النمو والتي اقتحمت السوق العالمي وأصبحت تشكل تهديدا لمنتجاتها في السوق.

ففي حقيقة الأمر تلتزم الدول المتقدمة بشروط بيئية عالية ولكنها تعتبر أن تلك الشروط تشكل تكاليفا على مؤسساتها وتؤدي إلى تخفيض قدرتها التنافسية مقارنة بالدول النامية التي لا تلتزم بمثل هذه الشروط البيئية، إلا أن الهدف الرئيسي لأي سياسة بيئية عالمية من منظور السياسة الاقتصادية يجب أن يكون هو حماية البيئة العالمية أما تحقيق وفر للتكاليف للمؤسسات الإنتاجية فيمكن اعتباره فقط كأثر جانبي للسياسات البيئية وليس المبرر لوضع سياسة بيئية صارمة.

3- نتائج بعض الدراسات المتعلقة بالشروط البيئية والتنافسية:

"يرى البعض أن ربط التجارة بالبيئة في اتفاقية عالمية من شأنه أن يعمل على تحفيز وتشجيع الابتكارات ويرجع كل من Porter و Van der linder أن المقولة بأن الشروط البيئية من شأنها رفع التكاليف وخفض القدرة التنافسية هي نظرة استاتيكية تفترض ثبات التقنية والمنتجات واحتياجات المستهلكين وهو أمر يخالف الواقع حيث يجب أن تكون النظرة ديناميكية خاصة فيما يتعلق بالتقنية و بالابتكارات التي هي أحد الأسس الرئيسية للتنافسية Competitiveness في الأسواق العالمية،"¹ لذا فإن تطبيق الشروط البيئية وحماية البيئة يمكن أن يعطي فرصة لأعمال جديدة ومربحة وهذا ما يحفز المؤسسات الإنتاجية لابتكار تقني جديد و نظيف وأيضا نتيجة للضغوط المترتبة على الاشتراطات البيئية الجديدة التي لا بد أن تدفعهم للتطوير والابتكار.

¹ نفس المرجع السابق ص: 22.

إلا أنه في الواقع هناك العديد من الشواهد التي توضح أن الإجراءات البيئية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية وتقلل من الحجة السابقة وهنا يطرح التساؤل لماذا لم تتحقق تلك الأرباح المزعومة من جراء تطبيق الشروط البيئية إلا تحت وجود ضغط خارجي والإجابة هي أن حماية البيئة ما هي إلا تكاليف إضافية وليست فرصة لزيادة كفاءة استخدام الموارد.

"من ناحية أخرى فان Gaffe وآخرون قاموا بتحليل مائة دراسة أجريت بالدول المتقدمة وكانت النتيجة التي توصلوا إليها أن تأثير التشريعات البيئية على التنافسية العالمية لتلك الدول يعتبر ضئيل نسبيا وذلك للأسباب الآتية:¹

- بالنسبة لمعظم المؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة والتي تعتبر مؤسسات ضخمة فان تكاليف تحقيق الشروط البيئية المطلوبة لا يشكل سوى جزءا ضئيلا من التكاليف الكلية لتلك المؤسسات؛

- إن معظم الشروط البيئية في تلك الدول وخاصة دول منظمة التعاون والتنمية OECD والتي تشكل التجارة البيئية لها الجزء الأعظم تعتبر شروطا متقاربة جدا حيث يمكن اعتبارها شروطا واحدة؛

- إن الشركات متعددة الجنسيات لم تستغل الفروقات الرئيسية للشروط البيئية بين الدول لإعادة توظيف مواردها رغبة منها في تحقيق فوائد نتيجة اختلاف تلك الشروط. وعليه فإن التحليل السابق يرجح أنه على الأقل بالنسبة للدول الرائدة اقتصاديا في العالم يجب عدم المغالاة عند التحدث عن أثر عولمة اقتصاد أي منها في إطار شروط بيئية عالية.

¹ نفس المرجع السابق ص: 23.

المطلب الثاني: تأثير الشروط البيئية على حركة التجارة والنفاذ إلى الأسواق

ليس للشروط البيئية نفس التأثير على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة كما متفاوت مدى تأثيرها حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو إذ أن الدول النامية تعتبر أكثر حساسية للشروط البيئية ذلك لأنها تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جدا كما أن هذه الدول قلقة إزاء المعايير البيئية الجديدة التي تشكل حاجزا أمام التصنيع والتصدير في قطاعات هامة لها، من بين هذه القطاعات:

- (1) قطاع الصيد البحري: لقد "تأثر قطاع الصيد البحري وهو على قدر كبير من الأهمية ومورد رئيسي للعملات الأجنبية في كثير من الدول النامية إلى حد كبير عندما منعت المجموعة الأوروبية عام 1997 استيراد المأكولات البحرية من عدد من الدول ومنها الهند وبنغلاديش ومدغشقر وكينيا وتنزانيا وموزنبيق وأوغندا"¹ و هذا راجع لشروط صحية فرضتها المجموعة الأوروبية على استعمال المواد الكيماوية ولتطوير الوسائل الصحية وهي بذلك لم تأخذ بعين الاعتبار أن معظم الدول المصدرة لمنتجات الصيد البحري لا تملك من الموارد المادية والبشرية ما يمكنها من الوفاء بالشروط التي تفرضها.
- (2) قطاع النسيج: فيما يخص صناعة المنسوجات والملابس فقد اتخذت تدابير تقف أحيانا كعائق أمام صادرات دول تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع حيث أصبح الكثير من المواد الأولية المستعملة في التصنيع مثل صباغة الأزو AZO محظور الاستعمال لأنه يضر بالصحة ويتسبب في أمراض جلدية وسرطانية مما أدى إلى زيادة التكلفة في البلدان المنتجة وبالتالي أثر على قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية وتقدر زيادة التكلفة لاسيما فيما يختص بصناعة AZO بحوالي 60 في المائة من تكلفة التصنيع وهذا ما انعكس سلبا بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تنتج أكثر من 60 في المائة من مجموع صادرات بعض الدول كالهند مثلا.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

(3) صناعة الجلود: "تأثرت صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية إلى حد كبير بالتدابير التي اتخذها بعض الدول الأوروبية و منع بموجبها استيراد الجلود والأحذية التي تدخل في صناعاتها مواد صباغة AZO و الـ PCB و الـ PCT مما أدى إلى تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية وساهم في زيادة التكاليف وبالتالي الأسعار"¹ وقد تأثرت الصين بهذه التدابير لاسيما وأن صناعاتها تنافس صناعات دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث الأسعار.

(4) تصدير الأخشاب: لقد أثار مؤخرا موضوع إزالة الغابات قلق العديد من دول العالم فطالب بعضها بضرورة الحد من استيراد الأخشاب وأصدر بعضها الآخر قوانين تتطلب تحديد نوعية الأخشاب ومصادرها وهذا ما انجر عنه معارضة شديدة من عدد من الدول المصدرة للأخشاب لاسيما دول رابطة دول جنوب شرق آسيا.

ومن هنا يمكن القول أن التدابير البيئية التي اتخذتها الدول المتقدمة أدت إلى خفض القدرة التنافسية في الدول النامية المصدرة لاسيما وأن معظم هذه التدابير تقيد نشاط شركات صغيرة ومتوسطة الحجم بحيث قد تواجه صعوبات كبيرة في التأقلم مع المعايير البيئية العالمية ذلك لافتقارها إلى الخبرات والتكنولوجيا الحديثة ورأس المال لتحديث آلياتها. ولا شك أن المعضلة التي تواجهها الدول النامية في إطار النظام التجاري العالمي الجديد هي أنها تسعى جاهدة من أجل تطوير بنيتها التحتية وبث الوعي بين السكان من أجل استحداث معايير وطنية تساعد في تطبيق المعايير البيئية الدولية لضمان نفاذ سلعها إلى الأسواق العالمية لكنها في الوقت نفسه تفتقر إلى الإمكانيات المالية والقدرات التقنية التي يقتضيها الالتزام بتنفيذ هذه المتطلبات.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 13.

خاتمة الفصل:

اختلفت الآراء حول العلاقة بين التجارة والبيئة فهناك آراء تقول أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها و آراء أخرى ترى أن تحرير التجارة الدولية وما ينتج عنه من ارتفاع الإنتاج والتنقل يؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة وبالتنمية المستدامة.

لذا يمكن القول أن تحرير التجارة قد يكون مفيدا للبيئة وقد يكون ضارا بها اعتمادا على القواعد والأنظمة المطبقة، فتحريز التجارة المبني على مراعاة القواعد البيئية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة في حين أن تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سيكون سببا رئيسيا في الإضرار بالبيئة.